

Distr.: General
29 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يبين هذا التقرير التعليقات والمشورة والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠. وتدرك اللجنة أن الأمين العام قد دعا في مبادرة الإصلاح التي اتخذها إلى عدة أمور منها تعزيز المساءلة. وتدرك اللجنة أيضا أن وجود نظام رقابة فعال من شأنه أن يرسخ آلية المساءلة المعززة. وترى اللجنة أن تحقيق هذه الغاية قد يقتضي من المكتب القيام بعدة أمور تشمل استعراض نموذج أعماله الحالي لجعله أكثر استجابة للبيئة المتغيرة، لكي يصبح بذلك أكثر فعالية في أداء مهامه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/74/50 *

200619 130619 19-08810 (A)



أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضا للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠، وفقا للفقرتين ٢ (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، المرفق). ومسؤولية اللجنة في هذا الصدد هي استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام ٢٠٢٠، لكي ينظر فيها كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

٢ - وزّدت شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال للجنة الباب ٣٠، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (A/74/6 (Sect. 30))، وكذلك بمعلومات تكميلية. وقدم المكتب معلومات تكميلية بشأن ميزانيته المقترحة، أخذتها اللجنة في الاعتبار. وخصصت اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، المعقودة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٩، جزءاً كبيراً من جدول أعمالها لمناقشة ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع المكتب نفسه ومع المراقبة المالية.

٣ - وتود اللجنة الإعراب عن تقديرها للجهود التي بذلتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية للتسهيل بإعداد باب الميزانية المتعلق بالرقابة الداخلية لكي تستعرضه اللجنة. وتعرب اللجنة أيضاً عن تقديرها لما أبداه المكتب من تعاون في إتاحة المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

ثانياً - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠

٤ - بلغ مجموع الموارد المتوقعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠ من الميزانية العادية ومن الموارد الأخرى المقررة والخارجة عن الميزانية، ما قدره ٦٠٠ ٥٥١ ٦١ دولار، مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٠٨٥ ٦١ دولار لعام ٢٠١٩، أي بزيادة طفيفة قدرها ٠,٨ في المائة (انظر الجدول ١). وجاءت الزيادات في الميزانية العادية وفي موارد الميزانية المقررة الأخرى. وزادت أيضاً الموارد المتصلة بالوظائف من ٢٨٥ وظيفة إلى ٢٩٤ وظيفة، مع قيد الزيادة تحت بند الموارد المقررة الأخرى.

الجدول ١
الموارد المالية موزعة حسب البرنامج
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف				الموارد المالية				
الفرق		الفرق		الفرق		الفرق		
النسبة	عدد	تقديرات	اعتمادات	النسبة	تقديرات	اعتمادات		
الوظائف	المئوية	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠١٩	المئوية	المبلغ	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠١٩	
الميزانية العادية								
-	-	٨	٨	-	-	١ ٥٠٥,٢	١ ٥٠٥,٢	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
-	-	٩٩	٩٩	١,٤	٢٤٢,١	١٧ ٩٥٢,٣	١٧ ٧١٠,٢	باء - برنامج العمل
-	-	٤٤	٤٤	-	-	٨ ٣٧٢,٩	٨ ٣٧٢,٩	البرنامج الفرعي ١: المراجعة الداخلية للحسابات
-	-	٢٢	٢٢	-	-	٣ ٨٩٠,٠	٣ ٨٩٠,٠	البرنامج الفرعي ٢: التفتيش والتقييم
-	-	٣٣	٣٣	٤,٤	٢٤٢,١	٥ ٦٨٩,٤	٥ ٤٤٧,٣	البرنامج الفرعي ٣: التحقيقات
-	-	٧	٧	-	-	١ ٣٥٣,٧	١ ٣٥٣,٧	جيم - تكاليف دعم البرامج
-	-	١١٤	١١٤	١,٢	٢٤٢,١	٢٠ ٨١١,٢	٢٠ ٥٦٩,١	المجموع الفرعي
الفرق		الفرق		الفرق		الفرق		
النسبة	عدد	تقديرات	تقديرات	النسبة	تقديرات	تقديرات		
الوظائف	المئوية	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠١٩	المئوية	المبلغ	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠١٩	
الموارد المقررة الأخرى								
-	-	-	-	-	-	-	-	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
٧,٢	٩	١٣٤	١٢٥	١,٠	٢٨٢,٥	٢٩ ٢٣٥,٤	٢٨ ٩٥٢,٩	باء - برنامج العمل
١٠,٧	٨	٨٣	٧٥	٠,٧	١١٤,٥	١٦ ٥٧٠,٢	١٦ ٤٥٥,٧	البرنامج الفرعي ١: المراجعة الداخلية للحسابات
٢٨,٦	٢	٩	٧	٥,١	٩٧,٣	١ ٩٩٢,١	١ ٨٩٤,٨	البرنامج الفرعي ٢: التفتيش والتقييم
(٢,٣)	(١)	٤٢	٤٣	٠,٧	٧٠,٧	١٠ ٦٧٣,١	١٠ ٦٠٢,٤	البرنامج الفرعي ٣: التحقيقات
-	-	٤	٤	(٧,٩)	(٥٨,١)	٦٧٤,٧	٧٣٢,٨	جيم - تكاليف دعم البرامج
٧,٠	٩	١٣٨	١٢٩	٠,٨	٢٢٤,٤	٢٩ ٩١٠,١	٢٩ ٦٨٥,٧	المجموع الفرعي
الموارد الخارجة عن الميزانية								
-	-	-	-	-	-	-	-	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
-	-	٤٢	٤٢	-	-	١٠ ٨٣٠,٣	١٠ ٨٣٠,٣	باء - برنامج العمل
-	-	٤٢	٤٢	-	-	١٠ ٤٥٣,٩	١٠ ٤٥٣,٩	البرنامج الفرعي ١: المراجعة الداخلية للحسابات
-	-	-	-	-	-	-	-	البرنامج الفرعي ٢: التفتيش والتقييم
-	-	-	-	-	-	٣٧٦,٤	٣٧٦,٤	البرنامج الفرعي ٣: التحقيقات
-	-	-	-	-	-	-	-	جيم - تكاليف دعم البرامج
-	-	٤٢	٤٢	-	-	١٠ ٨٣٠,٣	١٠ ٨٣٠,٣	المجموع الفرعي
٣,٢	٩	٢٩٤	٢٨٥	٠,٨	٤٦٦,٥	٦١ ٥٥١,٦	٦١ ٠٨٥,١	المجموع

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب ٣٠، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (A/74/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

٥ - وفيما يتعلق بالميزانية العادية، يبين الجدول ١ زيادة في الموارد المالية بنسبة ١,٢ في المائة، من ١٠٠ ٥٦٩ ٢٠ دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٠ ٨١١ ٢٠ دولار في عام ٢٠٢٠. أما الموارد المتصلة بالوظائف فظلت متعلقة بالعدد نفسه من الوظائف، أي ١١٤ وظيفة. وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في الميزانية العادية كانت أساساً في شعبة التحقيقات وتعلقت بالمساعدة المؤقتة العامة.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

٦ - كما هو مبين في الجدول ١، من المتوقع أن تظل الاحتياجات من الموارد المالية ومن الموارد المتصلة بالوظائف المطلوبة للتوجيه التنفيذي والإدارة ثابتة، بمبلغ ٢٠٠ ٥٠٥ ١ دولار وثمانٍ وظائف، على التوالي.

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١ المراجعة الداخلية للحسابات

٧ - من المتوقع أيضاً أن تظل موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، كما هي عند ٩٠٠ ٣٧٢ ٨ دولار، وأن تظل مستويات الموارد المتصلة بالوظائف عند ٤٤ وظيفة (انظر الجدول ١).

عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر

٨ - أجرت اللجنة مناقشات مستفيضة مع المكتب بشأن عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر، وذلك للتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ المخاطر المؤسسية في حساباتها عند تحديد مستوى الموارد اللازمة لإنجاز برنامج العمل. وما زالت اللجنة تعتقد أن استخدام تقييمات المخاطر في تحديد الأولويات فيما يتعلق بموارد مراجعة الحسابات وتخصيص هذه الموارد يشكل إحدى أفضل الممارسات التي أيدتها اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية المكتب. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة أن الشعبة ستواصل في عام ٢٠٢٠ استخدام خطة عمل مدتها ثلاث سنوات. ووفقاً لما أفاد به المكتب، شملت العملية التحقق من مجالات مراجعة الحسابات والهرمية التنظيمية وتحديث كل ذلك؛ وتحديد الأهداف الاستراتيجية وأهداف العمل لجميع الوحدات التنظيمية؛ وتحديد وتقييم المخاطر الرئيسية فيما يتعلق بتحقيق أهداف جميع الوحدات التنظيمية؛ ومواءمة معايير تحديد درجات المخاطر وفئاتها مع إطار الإدارة المركزية للمخاطر المعمول به في الأمانة العامة؛ وإجراء دراسة استقصائية لمخاطر ومشاكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل جميع العملاء؛ والنظر في الطلبات الواردة من الإدارة لإجراء عمليات المراجعة.

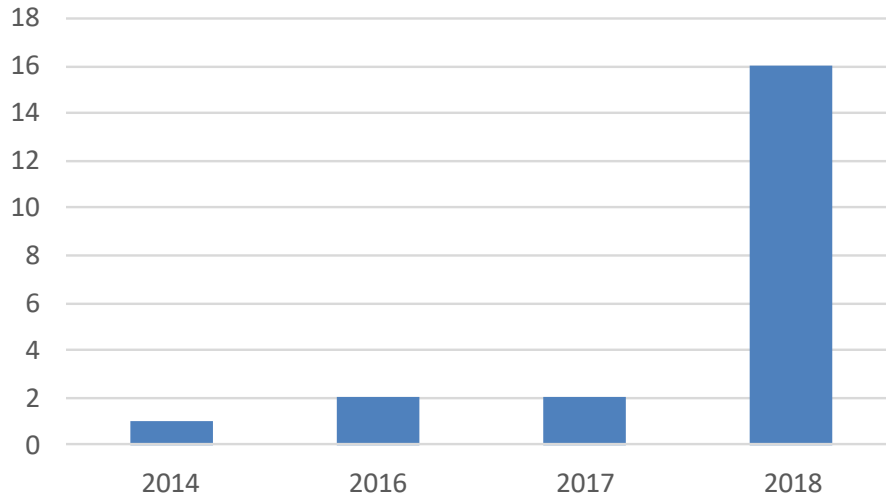
٩ - وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب واصل تحديد مجموعة الأنشطة القابلة للمراجعة مصنفة حسب المخاطر، مع مراعاته أثر المخاطر واحتمال حدوثها؛ والضوابط المعمول بها للتخفيف من حدة المخاطر؛ وأنشطة الرقابة السابقة؛ ونتائج التفاعلات والمشاورات الجارية داخل المكتب مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة. وأشار المكتب أيضاً إلى زيادة التركيز على مبادرات الإصلاح،

بما يشمل تفويض السلطة والخط الدفاعي الثاني؛ ومسائل الفعالية والكفاءة؛ والغش وسوء الإدارة؛ وفرص العمل بالتعاون مع سائر شعب المكتب.

١٠ - وفيما يتعلق بالعمل التعاوني داخل شعب المكتب، استفسرت اللجنة عن الاتجاهات فيما يتعلق بالإحالات بين شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التحقيقات. وكما هو مبين في الشكل الأول، سُجل ارتفاع حاد في عدد الإحالات، من إحالتين في عام ٢٠١٧ إلى ١٦ إحالة في عام ٢٠١٨. واستفسرت اللجنة المكتب عن أسباب هذه الزيادة الحادة فأبلغت بأنه بعد ازدياد استخدام تحليلات البيانات وإصدار دليل ممارسات بشأن تقييم مخاطر الغش في عام ٢٠١٨، أجرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات مراجعة لحسابات استحقاقات منحة التعليم في تسعة مواقع. وأدى ذلك إلى تحديد عدد كبير من حالات الغش المحتمل التي أحيلت إلى شعبة التحقيقات للتحقيق فيها، ومن ثم الزيادة الحادة.

الشكل الأول

عدد الحالات المحالة من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إلى شعبة التحقيقات



١١ - وتعرب اللجنة عن تقديرها الجهد الذي يبذله المكتب للتخلي عن أسلوب العمل المنعزل بضمان تعاون الشعب الثلاثة كلها في العمل. وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز صوب زيادة التعاون بين الشعب الثلاث. وتثني اللجنة أيضاً على التحسينات التي أدخلتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات على طرق أداء العمل باستخدام تحليلات البيانات التي أصبحت الآن متاحة في نظام أوموجا.

١٢ - وفيما يتعلق باستحداث صلة تربط تقييم المخاطر الذي تجريه شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بسجل المخاطر المعمول به في المنظمة، أبلغ المكتب اللجنة بأن المهام المحددة للشعبة في عام ٢٠٢٠ ستتناول تسعة من المخاطر الرئيسية التي تواجه المنظمة، وذلك على النحو المبين في الجدول ٢. ووفقاً للمكتب، فإن بعض تلك المهام يشمل أكثر من مجال واحد من مجالات المخاطر.

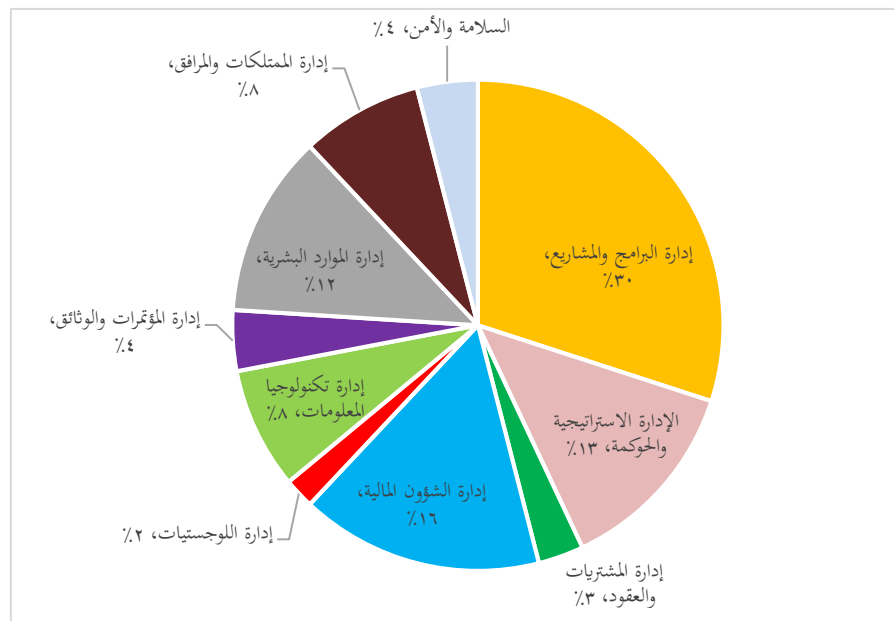
الجدول ٢
المخاطر التنظيمية الرئيسية

عدد المهام	المخاطر الرئيسية بالنسبة للإدارة المركزية للمخاطر
٢٦	التخطيط الاستراتيجي وتخصيص موارد الميزانية
٢٠	استراتيجية وإدارة الموارد البشرية
١٠	التحول التنظيمي
٦٥	بيئة الرقابة
١٣	الهيكل التنظيمي والتزامن
٨	بعثات وولايات حفظ السلام والبعثات والولايات السياسية الخاصة
١٥	شبكة السلامة والأمن
١٤	استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٢	التمويل الخارج عن الميزانية والإدارة

١٣ - وفيما يتعلق بمجالات التركيز، أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تركز على إدارة البرامج والمشاريع، والإدارة الاستراتيجية والحوكمة، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية. ويرد في الشكل الثاني التصنيف الكامل للمهام حسب مجال التركيز.

الشكل الثاني

مجالات تركيز شعبة المراجعة الداخلية للحسابات



خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠٢٠ وتحليل العجز في القدرات

١٤ - أبلغت اللجنة بأنه، في إطار الميزانية العادية، تعتزم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بـ ٤٩ مهمة في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، سوف ينشأ نقصان لست مهام إذا استمر في عام ٢٠٢٠ تطبيق الحد الأقصى لتكاليف موظفي المكتب الذي أُعمل في عام ٢٠١٩ بسبب الحالة المالية للأمم المتحدة. وسيترتب هذا النقصان عن احتياج الشعبة مستقبلاً إلى ترك أربع وظائف من الفئة الفنية شاغرة بسبب تطبيق ذلك الحد الأقصى. ووفقاً للمكتب، فحتى بدون التدابير التي اتخذت لمعالجة ذلك، فإن الاضطلاع بـ ٤٩ مهمة سيؤدي إلى عجز في القدرات صافيه ١٢٥ يوم من أيام عمل الموظفين. وسيكون أكبر مستوى عجز (٢٧٥ يوماً) في قسم مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار المكتب أيضاً إلى أنه يُستفاد من التجربة السابقة أن لديه القدرة على نقل الموارد لتغطية العمليات والأنشطة ذات المخاطر العالية التي تنشأ خلال فترة الميزانية. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن الشعبة تقترح عدم إدخال أي تغيير على مستويات ملاك الموظفين في الميزانية العادية.

١٥ - وتعتقد اللجنة أن العجز المتعلق بمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن ينطوي على مخاطر أكبر على اعتبار أن مراجعي حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادة ما يكونون من ذوي التخصص، وقد لا يكون من السهل على غير المتخصصين في المجال أن يضطلعوا بأعمال مراجعة الحسابات من هذا القبيل. ولمعالجة هذا العجز المتعلق بمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أشارت الشعبة إلى أن المكتب يخطط لتحديد ما يناسب من مهام ذات أولوية في خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمكتب، يُشجّع جميع مراجعي الحسابات على استخدام تحليلات البيانات لتقليل احتياجاتهم للمساعدة المقدمة من المتخصصين في حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، فعند ملء الشواغر الحالية، تسعى الشعبة بمهمة إلى تلقي طلبات التوظيف من ذوي الخبرة في مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لزيادة مهارات الشعبة في هذا المجال.

١٦ - وفيما يتعلق بجزء خطة العمل الممول من موارد خارجة عن الميزانية، أشار المكتب إلى أنه يعتزم إنجاز ٦٣ مهمة، ونصفها تقريباً سيتعلق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفيما يتعلق بتحليل العجز في القدرات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية، أبلغت اللجنة بأن العجز المتوقع يبلغ ٩٥٠ يوماً من أيام عمل الموظفين. وسيسجل القسم الأفريقي لمراجعة الحسابات وقسم مراجعة الحسابات في الميدان أكبر مستويات العجز، أي ٢٩٠ و ٢٧٠ يوماً من أيام عمل الموظفين، على التوالي.

١٧ - ويفيد المكتب أن تحليل العجز في القدرات أظهر أنه إذا توافرت لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات موارد إضافية، فبإمكانها زيادة تغطيتها السنوية للأنشطة ذات المخاطر العالية للعملاء الممولين من خارج الميزانية. ولكن، كما هو الحال بالنسبة للميزانية العادية، لا يُطلب في الوقت الراهن أي موارد إضافية بسبب الحالة المالية. ومع ذلك، فقد أبلغ المكتب اللجنة مرة أخرى بأنه يُستفاد من التجربة السابقة أن المكتب لديه القدرة على الحصول على ما يكفي من موارد لتغطية العمليات والأنشطة ذات المخاطر العالية التي تنشأ خلال فترة الميزانية.

١٨ - ولاحظ المكتب كذلك أنه قبل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل لعام ٢٠٢٠، ستنجز الشعبة تقييمها السنوي للمخاطر في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وستحدد الشعبة

عند بلوغ تلك المرحلة كل ما يستجد أو ينشأ من مخاطر أعلى، وهو ما قد يؤدي إلى إدخال العديد من التغييرات على خطة العمل، ولا سيما في ظل البيئة الحالية المتسمة بسرعة التحول والناجمة عن مبادرة الإصلاح. وترد في المرفق الأول قائمة أولية بالمهام المقترحة لعام ٢٠٢٠ في إطار كل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

١٩ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، يرى المكتب أنه يُستفاد من التجربة السابقة أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لديها القدرة على نقل ما يكفي من الموارد المؤقتة و/أو الحصول عليها بغرض تغطية العمليات والأنشطة ذات المخاطر العالية التي تنشأ خلال فترة الميزانية. ومع ذلك، ففي ضوء مبادرة الإصلاح الجارية، تدعو اللجنة المكتب بصفة عامة، والشعبة بوجه خاص، إلى مواصلة استعراض ما تعتمد من افتراضات التخطيط، ولا سيما بتقوية عمليات تقييم المخاطر، وذلك لجعل المكتب أكثر استجابة لاحتياجات البيئة المتغيرة وبالتالي أكثر فعالية في أداء مهامه. وفي هذا الصدد، توافق اللجنة على الاحتياجات من الموارد لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، كما وردت.

البرنامج الفرعي ٢ التفتيش والتقييم

٢٠ - تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، ما قدره ٣ ٨٩٠ ٠٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وظلت أيضا الموارد المتصلة بالوظائف هي نفسها، إذ تعلق بـ ٢٢ وظيفة (انظر الجدول ١).

تنفيذ خطة العمل

٢١ - خلال الاستعراض الحالي، أشارت شعبة التفتيش والتقييم إلى أنها نفذت لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما عدده ١٢ تقييما من أصل ١٤ تقييما. وهذا يُظهر معدل تنفيذ نسبته ٨٥ في المائة. وترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها شعبة التفتيش والتقييم في تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالميزانية العادية، وتشجعها على المضي في إحراز التقدم.

تقييم المخاطر وتحليل العجز في القدرات

٢٢ - أبلغت اللجنة بأن شعبة التفتيش والتقييم أنجزت تقييمها للمخاطر في عام ٢٠١٨ من خلال النظر في عوامل الخطر التي أثرت على احتمال الفشل في الأداء (تقلب التمويل، والقدرات الإدارية، والمخاطر التشغيلية، والأداء) والتأثير المحتمل للفشل (حجم الميزانيات، مخاطر السمعة، وتعقيد العمليات). ووفقا للمكتب، فإن التقييم قد راعى أيضا سجل المخاطر المتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر المعمول به في الأمانة العامة، وذلك في المجالات التي اعتبرها المكتب عالية المخاطر والتي تنشأ عن مبادرات إصلاح الأمم المتحدة والتزام المنظمة بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - وفي ضوء التوصية السابقة للجنة التي دعت إلى توضيح الصلة بين الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة وتقييم المخاطر الذي أنجزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أبلغ المكتب اللجنة بأن شعبة التفتيش والتقييم قد أخذت في الحسبان، خلال عملية تقييم المخاطر، السجل المركزي لإدارة المخاطر في

الأمانة العامة وكذلك قائمة المسائل العالية الخطورة لعام ٢٠١٧ التي أعدها المكتب. وأشار المكتب أيضا إلى أنه توخيا للاتساق مع الإدارة المركزية للمخاطر ومجالات الخطر الحرجة التي حددها المكتب، قرّرت الشعبة النظر في المجالات الشاملة في إطار عمليات تقييم البرنامج على مستوى الكيانات أو باعتبارها مواضيع ممكنة للتقييمات المواضيعية.

٢٤ - وفي الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/86)، أشار المكتب إلى أن عدم قدرته على تقليص دورة التقييم من تواتر إجراءاته كل ١١ إلى ١٣ سنة إلى تواتر إجراءاته كل ثماني سنوات، وفقا لما طلبته الجمعية العامة، لا يزال يشكل أحد أكبر جوانب العجز في القدرات. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة قد أيدتا اقتراح المكتب بخفض تواتر دورة تقييم الميزانية العادية إلى ثماني سنوات على الأقل.

٢٥ - وفي هذا السياق، أبلغت اللجنة بأن ذلك التواتر قد خُفض إلى ثلاث سنوات للكيانات العالية المخاطر وخمس سنوات للكيانات المتوسطة المخاطر وثمان سنوات للكيانات المنخفضة المخاطر لعام ٢٠٢٠. وأشارت شعبة التفتيش والتقييم إلى أنها حددت للعام نفسه ثمانية كيانات تُعتبر عالية المخاطر، وهي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام/إدارة الدعم العملي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه الكيانات تندرج في فئة تواتر التقييم كل ثلاث سنوات. واعتُبر اثنا عشر كيانا متوسطا المخاطر ويمكن أن يتواتر تقييمها كل خمس سنوات، بينما صُنفت ثمانية كيانات على أنها منخفضة المخاطر ويمكن أن يتواتر تقييمها كل ثماني سنوات.

٢٦ - وأخذا في الحسبان السنوات التي انقضت منذ التقييم السابق ومدة تواتر التقييم المحددة، أشارت شعبة التفتيش والتقييم إلى أنها ستقيم في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ كيانات البرامج التي تعتبر ذات أولوية عليا، وهي إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن الشعبة ستكلفت بإجراء خمسة استعراضات إلزامية لعمليات التقييم التي تُجرى كل ثلاث سنوات، من تلك التي أُكملت إنجازها في عام ٢٠١٧، وبأنها تتعلق بإدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وعلاوة على ذلك، طلب مجلس الأمن أن يُقِيم تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وترد في المرفق الثاني قائمة المهام التي يتعين إنجازها في عام ٢٠٢٠ والمهام الإرشادية لعام ٢٠٢١.

٢٧ - وفيما يتعلق بالعجز في القدرات، أبلغت اللجنة بأن المبلغ المقدّر للاحتياجات من الموارد لشعبة التفتيش والتقييم يأخذ في الاعتبار خطة العمل الكاملة للشعبة، التي تشمل، بالإضافة إلى تقييمات البرامج القائمة على المخاطر، النواتج الأخرى الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وبناء على ذلك، أبلغ المكتب اللجنة بأن امتلاك الشعبة للموارد الكاملة لتلبية احتياجات عملها سيستلزم إتاحة موارد إضافية لتغطية تكاليف أربع وظائف (قائداً فريق برتبة ف-٤ وموظفان لشؤون التقييم (ف-٣)). وسيعالج المكتب هذا العجز في القدرات بطلب وظيفة واحدة برتبة ف-٤ تُنتدب من الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وباستخدام الموارد الاستشارية لدعم إجراء الاستعراضات المتواترة كل ثلاث سنوات. وكان المكتب قد اقترح أيضاً إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى وظيفة برتبة ف-٤ من أجل إضافة قائد فريق متمرّس، كما اقترح تمويل الاستعانة بخبير استشاري (١٠٢ ٠٠٠ دولار) لإجراء مراقبة خارجية مستقلة للجودة في الشعبة. لكن اللجنة أبلغت بأن الأمين العام لم يقبل هذه المقترحات بسبب الحالة المالية للمنظمة. وبناء عليه، أشار المكتب إلى أنه سيتعين أن تقلص الشعبة نطاق تقييماتها بما يوافق الموارد المتاحة، لا سيما لأنها قد تحتاج أيضاً إلى التخلي عنوظيفتين من الفئة الفنية الشاغرتين خلال عام ٢٠٢٠ بسبب تطبيق الحد الأقصى لتكاليف الموظفين الذي تم تحديده بسبب الحالة المالية الحالية.

٢٨ - وفي سياق الإصلاحات الجارية والأهمية الكبيرة التي تُعطى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن التأكيد على الدور المنوط بتعزيز تقييم القدرات ليس بالأمر المبالغ فيه. وترى اللجنة أن شعبة التفتيش والتقييم بحاجة إلى زيادة قدراتها حتى تكون فعالة في تنفيذ ولايتها. ولذلك تشعر اللجنة بالقلق لأنه في سياق الإصلاحات الجارية، التي قد تستلزم أن يغير المكتب أساليب عمله، وفي ضوء الحالة الراهنة، قد لا تتمكن الشعبة من التعامل مع جميع ما حُدّد من مجالات عالية المخاطر أو إجراء المراقبة الخارجية للجودة التي تشتد الحاجة إليها.

البرنامج الفرعي ٣ التحقيقات

٢٩ - تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، ما قدره ٦٨٩ ٤٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافيها ٢٤٢ ١٠٠ دولار، أو ٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ الذي كان مقداره ٤٤٧ ٣٠٠ دولار. وتُعزى الزيادة الصافية في إجمالي الاحتياجات من الموارد للميزانية العادية أساساً إلى اقتراح إنشاء ثلاث وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة. وتظل الموارد المتصلة بالوظائف هي نفسها، إذ تتعلق بـ ٣٣ وظيفة (انظر الجدول ١).

٣٠ - وخلال عملية الاستعراض، أبلغت اللجنة مرة أخرى بأن شعبة التحقيقات تواصل معالجة هذه المشاكل المتكررة، ولا سيما فيما يتعلق باستقدام الموظفين إلى الشعبة واستبقاؤهم فيها. ووفقاً للمكتب، فإن معدل الشغور بالنسبة لميزانية حساب الدعم (حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩) انخفض ليلغ ١٤,٥ في المائة، في حين أن معدله بالنسبة للميزانية العادية ارتفع ليلغ ٢٤,٢ في المائة. ويُعزى الارتفاع الحاد في معدل الشواغر بالنسبة للميزانية العادية جزئياً إلى ترك ثلاث وظائف من الفئة الفنية شاغرة في إطار التدابير الرامية إلى التعامل مع تطبيق الحد الأقصى لتكاليف الموظفين الذي حُدّد بسبب الحالة المالية الراهنة.

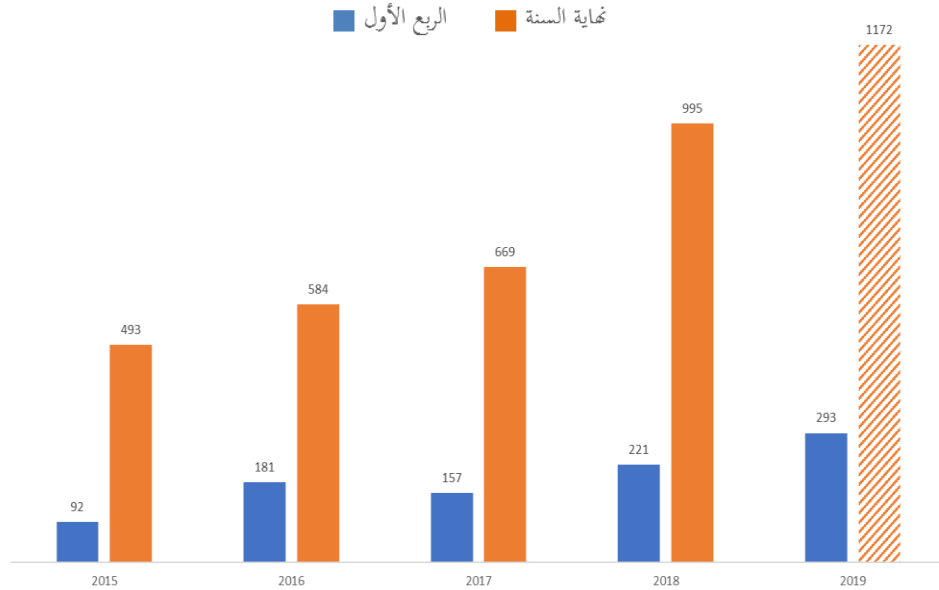
٣١ - وفيما يتعلق بطول مدة النظر في الحالات، أبلغت اللجنة بأن متوسط المدة اللازمة لإكمال التحقيق ما زال في انخفاض، من ٢٣ شهرا في عام ٢٠١١ إلى المدة الحالية التي تقل عن ١١,٥ شهرا حتى الربع الأول من عام ٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة أن مدة ١١,٥ شهرا لا تزال مرتفعة قياسا بالأداء المستهدف لشعبة التحقيقات، ألا وهو ٦ أشهر. ولذلك توصي اللجنة، توخيا لمواصلة تحسين فعاليتها وللمساهمة بشكل إيجابي في تعزيز نظام المساءلة في المنظمة، بأن يقيّم المكتب نهجه في إدارة التحقيقات ابتغاء مواصلة تخفيض معدل مدة الإنجاز.

تحليل الاتجاهات وعملية شعبة التحقيقات المتعلقة بخطة العمل

٣٢ - زُودت اللجنة خلال مداولاتها بتحليلات للاتجاهات ذات صلة بأنشطة شعبة التحقيقات. ووفقا للمكتب، فإن تلك التحليلات تشكل الأساس الذي تستند إليه خطة عمل عام ٢٠٢٠. وعلى وجه التحديد، نظرت اللجنة في مستويات ما ورد إلى الشعبة من حالات تتعلق بمسائل التحقيق، وأبلغت أن الاتجاه التصاعدي المسجل منذ عام ٢٠١٥ ما زال مستمرا. ووفق هذا الاتجاه، من المتوقع أن يرد إلى الشعبة بحلول متم عام ٢٠١٩ ما عدده ١ ١٧٢ حالة، مقارنة بـ ٩٩٥ حالة وردت في ٢٠١٨ (انظر الشكل الثالث).

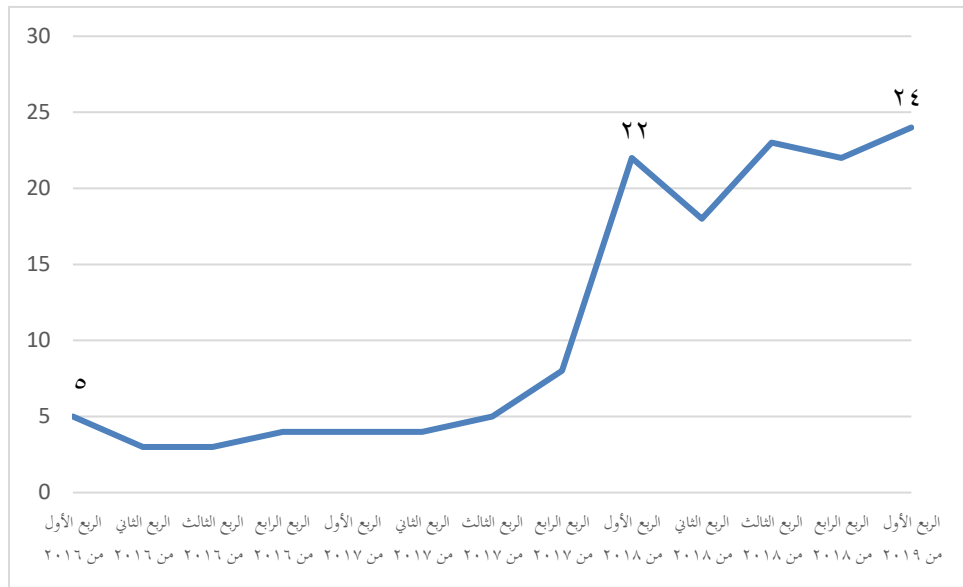
الشكل الثالث

تحليل اتجاهات الحالات الواردة إلى شعبة التحقيقات



٣٣ - وفيما يتعلق بالشكاوى بشأن التحرش الجنسي، أبلغت اللجنة بأن العدد قد زاد من ٥ شكاوى في الربع الأول من عام ٢٠١٦ إلى ٢٤ شكاوى في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وكما هو مبين في الشكل الرابع، سُجلت الزيادة الأكبر في الربع الأول من عام ٢٠١٨، عندما تضاعف ثلاث مرات عدد الحالات المبلغ عنها مقارنة بالربع السابق، من ٧ حالات إلى ٢٢ حالة.

الشكل الرابع الشكاوى بشأن التحرش الجنسي



العجز في القدرات

٣٤ - في ضوء الاتجاهات المذكورة أعلاه، أبلغت اللجنة بأن المكتب قدم اقتراحاً إلى المراقبة المالية انطوى على ما يلي: (أ) إنشاء وظيفة محقق (ف-٣) ووظيفة مساعد تحقيقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في قسم معايير التشغيل والدعم في مكتب التحقيقات بنيويورك؛ (ب) موارد إضافية للسفر (١٠٠ ٠٠٠ دولار) لمعالجة التحقيقات في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ (ج) موارد لخبير استشاري (١٤٤ ٠٠٠ دولار) لإجراء مراقبة خارجية مستقلة للجودة في شعبة التحقيقات بناء على توصيات اللجنة؛ (د) موارد لخبير استشاري (١٧ ٠٠٠ دولار) لوضع اختصاصات نظام جديد لإدارة القضايا محل محل نظام "GoCase".

٣٥ - وأبلغت اللجنة كذلك أنه، من أصل ما طُلب، لم يتسنى للأمين العام أن يوافق إلا على ما يلي: (أ) نقل وظيفة واحدة لموظف تدريب (ف-٤) من فيينا إلى نيويورك، ووظيفة كبير محققين (ف-٥) من نيويورك إلى نيروبي؛ و (ب) إنشاء ثلاث وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة لمحققين في مسائل التحرش الجنسي في فيينا.

٣٦ - وطلبت اللجنة إلى المكتب أن يقدم تقييماً لما ينجم عن عدم الحصول على الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف المطلوبة أصلاً من أثر على فعالية وظيفة التحقيق. واستجابة لذلك، أشار المكتب إلى أن عمل الشعبة في ٢٠٢٠ سوف يتأثر إذا استمر ترك ثلاث وظائف شاغرة بسبب استمرار تطبيق الحد الأقصى لتكاليف الموظفين الذي حُدد في عام ٢٠١٩ على سبيل التصدي للحالة المالية الراهنة. والوظائف المحددة أصلاً لهذا الغرض هي وظيفة موظف تدريب، ووظيفة في قسم معايير التشغيل والدعم، ووظيفة محقق معاون. وأشار المكتب إلى أنه بدون وجود موظف تدريب، ستجد شعبة التحقيقات صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدعم التدريب في مجال التحقيق في السلوك المحظور، ودعم تطوير وتدريب وحدات التحقيق الخاصة، وتدريب موظفي التحقيقات الوطنيين على التحقيق في

حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإعداد وتنفيذ التدريب في مجال إجراء المقابلات دعماً لأهداف المنظمة من حيث صلتها بالتحسينات المدخلة على نطاق المنظومة للتحقيق في التحرش الجنسي.

٣٧ - لاحظ المكتب أيضاً أن ترك الشواغر في قسم معايير التشغيل والدعم سيؤثر على ما يُحتَمَل أن ينجم عن الوظائف الإضافية المعتمدة في ميزانية حساب الدعم لشعبة التحقيقات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من أثر إيجابي، وسيزيد الضغط على فريق هو أصلاً منهمك ومشغول بصورة غير عادية.

٣٨ - وتقر اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب لمعالجة ارتفاع معدل الشواغر في شعبة التحقيقات. وعلى الرغم من الحالة المالية الراهنة، ترى اللجنة أن ثمة حاجة إلى شعبة تحقيقات قوية وخاصة للمساءلة إذا أرادت المنظمة تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز نظام المساءلة المطلوب في مبادرة الإصلاح. وبالإضافة إلى الموارد التي وافق عليها الأمين العام بالفعل، تؤيد اللجنة طلب الموارد لإجراء الاستعراض الخارجي لشعبة التحقيقات، الذي طال انتظاره. وتدرك اللجنة أيضاً أن الشعبة تواجه الكثير من التحديات فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة. وأي استمرار لشغور الوظائف لا بد أن تكون له تداعيات أكبر على فعالية الشعبة، ولذلك تدعو اللجنة إلى إيجاد حل سريع لهذه المسألة.

جيم - دعم البرامج

٣٩ - تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ لدعم البرامج ما قدره ١ ٣٥٣ ٧٠٠ دولار، بما يشمل ٧ وظائف، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩.

ثالثاً - خاتمة

٤٠ - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) باتريسيا خ. أرياغادا فيلوتا

رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ناتاليا أ. بوتشاروفا

نائبة رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ماريا غراسيا م. بوليدو تان

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) ريتشارد كوارتي

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت سانت لورنت

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

المرفق الأول

قائمة أولية بمهام المراجعة لعام ٢٠٢٠ التي تغطي الكيانات الممولة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية

القسم الأفريقي لمراجعة الحسابات

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة ترتيبات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في لاهاي، بهولندا، وأروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة
- ٢ - مراجعة استقدام الموظفين وإدارة الشواغر في الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
- ٣ - مراجعة إدارة المشتريات والعقود في الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
- ٤ - مراجعة ترتيبات مرافق الاحتجاز الخاصة بالآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في لاهاي وأروشا
- ٥ - مراجعة عملية استقدام الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
- ٦ - مراجعة إدارة خدمات البلد المضيف في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة وحدات التنسيق الإقليمي في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛
- ٢ - مراجعة المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٣ - مراجعة التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- ٤ - مراجعة برنامج التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- ٥ - مراجعة البرنامج الفرعي ٢، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، من الباب ١٥، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠
- ٦ - مراجعة البرنامج الفرعي ٤، العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها، من الباب ١٥، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٧ - مراجعة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لموئل الأمم المتحدة
- ٨ - مراجعة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لموئل الأمم المتحدة

القسم الأوروبي لمراجعة الحسابات

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة إدارة التأمين الصحي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٢ - مراجعة هيكل مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٣ - مراجعة مركز دعم العملاء في مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٤ - مراجعة السفر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٥ - مراجعة الموارد البشرية في شعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٦ - مراجعة الإدارة القائمة على النتائج في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
- ٧ - مراجعة البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية، من الباب ١٢، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٨ - مراجعة ترتيبات الأونكتاد لبدء واستعراض وإجازة مشاريع التعاون التقني
- ٩ - مراجعة إدارة المشاريع والبرامج في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة
- ١٠ - مراجعة استحقاقات الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا
- ١١ - مراجعة إدارة الممتلكات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة عمليات البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية
- ٢ - مراجعة البرنامج العالمي لمكافحة جرائم الحياة البرية والغابات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- ٣ - مراجعة أنشطة جمع الأموال في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- ٤ - مراجعة خدمات الدعم الإداري المقدمة إلى المكاتب الميدانية والشعب الفنية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- ٥ - مراجعة شراكة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع إدارة عمليات حفظ السلام
- ٦ - مراجعة جمع الأموال وتعبئتها في مركز التجارة الدولية

قسم المهام الخاصة

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة إدارة الصناديق الاستثمارية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- ٢ - مراجعة إدارة الصناديق الاستثمارية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٣ - مراجعة إدارة الصناديق الاستثمارية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤ - استعراض إدارة الشركاء المنقذين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية
- ٢ - مراجعة تنفيذ نظام إدارة العلاقة مع العملاء
- ٣ - مراجعة حوكمة البيانات وإدارتها والإبلاغ عنها في مكتب إدارة الاستثمارات
- ٤ - مراجعة إدارة الأصول والخصوم في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
- ٥ - مراجعة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أمانة صندوق المعاشات التقاعدية
- ٦ - مراجعة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب إدارة الاستثمارات

قسم مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة الحوكمة والعمليات والأمن الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- ٢ - مراجعة نظام معالجة معلومات طلبات السفر في إدارة شؤون السلامة والأمن
- ٣ - مراجعة تطبيقات الأعمال ذات الأهمية الحاسمة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- ٤ - مراجعة شاملة بشأن خدمات المعلومات والتكنولوجيا
- ٥ - مراجعة مشروع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المتعلقة بيومية الأمم المتحدة وموقعها الشبكي والتطبيق الخاص بها

قسم مراجعة الحسابات في الميدان

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة البرنامج الفرعي ٢، الخدمات الإخبارية، من الباب ٢٨، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٢ - مراجعة البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، من الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٣ - مراجعة مشاريع التشييد والتعديل الكبرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٤ - مراجعة مشاريع التشييد والتعديل الكبرى في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- ٥ - مراجعة إدارة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية وما يتصل بها من مشاريع التعاون التقني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ٦ - مراجعة البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح الإقليمي، من الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٧ - مراجعة حوكمة مكتب الأمم المتحدة للشركات

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة البرنامج الفرعي ١، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، من الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٢ - مراجعة البرنامج الفرعي ٥، السكان، من الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
- ٣ - مراجعة فرع الدراسات ووضع السياسات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ٤ - مراجعة فرع دعم التصدي لحالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ٥ - مراجعة إدارة الصندوق الاستئماني لتعزيز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق الاستئماني لمساعدات الإغاثة في حالات الكوارث
- ٦ - مراجعة المراقبة المالية للمكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ٧ - مراجعة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ٨ - مراجعة آلية حوكمة نظام المنسقين المقيمين
- ٩ - مراجعة العمليات القطرية للمنسقين المقيمين

قسم مراجعة الحسابات في المقر

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة إدارة المؤتمرات الكبرى في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- ٢ - مراجعة النظام العالمي للتخطيط والتخزين في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- ٣ - مراجعة إدارة الإجازات والحضور في مقر الأمم المتحدة
- ٤ - مراجعة إدارة الإجازات المرضية من قبل شعبة الخدمات الطبية
- ٥ - مراجعة كفاءة العمليات المصرفية العالمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة
- ٦ - مراجعة فعالية النظام غير الرسمي لإقامة العدل
- ٧ - مراجعة إدارة عمليات الحماية المباشرة في إدارة شؤون السلامة والأمن

- ٨ - مراجعة عملية التقييم ورصد التنفيذ والامتثال على أساس السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمن في إدارة شؤون السلامة والأمن
- ٩ - مراجعة فعالية تقارير التحقيق من قبل أفراد الأمن في الميدان
- ١٠ - مراجعة نظام قياس الأداء في مكتب الشؤون القانونية
- ١١ - مراجعة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في الأمانة العامة للأمم المتحدة
- ١٢ - مراجعة التنظيم الإداري لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة

مكتب مراجع الحسابات المقيم في الكويت

الميزانية العادية

- ١ - مراجعة المدفوعات للبائعين في مكتب الدعم المشترك في الكويت، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- ٢ - مراجعة مدفوعات منحة التعليم في مكتب الدعم المشترك في الكويت
- ٣ - مراجعة إدارة العقود في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- ٤ - مراجعة أنشطة الأمن والسلامة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- ٥ - مراجعة إدارة وحدة حراسة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- ٦ - مراجعة أنشطة الأمن والسلامة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- ٧ - مراجعة بدل المخاطر في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- ٨ - مراجعة استخدام الموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١ - مراجعة عملية التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ٢ - الاستعانة بخبراء استشاريين في استعراض جوانب مختارة من عملية إدارة التغيير في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ٣ - الاستعانة بخبراء استشاريين في استعراض التقدم الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ "الصيغة المحسنة لإدارة المخاطر" (risk management 2.0)
- ٤ - مراجعة آليات وممارسات منع الغش في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ٥ - مراجعة إدارة السجلات والمحفوظات في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- ٦ - مراجعة جمع الأموال في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ٧ - مراجعة الترتيبات المتعلقة بصحة الموظفين ورفاههم في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ٨ - الاستعانة بخبراء استشاريين في استعراض التقدم الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١
- ٩ - الاستعانة بخبراء استشاريين في استعراض التقدم الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ صيغتها المنقحة من نظام وإجراءات الإدارة القائمة على النتائج
- ١٠ - مراجعة مواضيعية لتعميم مراعاة المسائل المتصلة بالعمر والتنوع والمساائل الجنسانية في البرمجة الميدانية
- ١١ - مراجعة عملية فتح وإغلاق المكاتب الميدانية
- ١٢ - مراجعة مواضيعية لمشاريع التشييد في العمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- ١٣ - مراجعة العمليات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الجنوب الأفريقي
- ١٤ - مراجعة العمليات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بنما
- ١٥ - مراجعة المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الصين
- ١٦ - مراجعة العمليات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في شمال العراق
- ١٧ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بوركينا فاسو
- ١٨ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في موزامبيق
- ١٩ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بنغلاديش
- ٢٠ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في قيرغيزستان
- ٢١ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سري لانكا
- ٢٢ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في المغرب
- ٢٣ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أوغندا
- ٢٤ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر
- ٢٥ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن
- ٢٦ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا
- ٢٧ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في السودان
- ٢٨ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيبال
- ٢٩ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مصر
- ٣٠ - مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مالي

المرفق الثاني

خطة العمل المعنية بتقييم البرنامج لشعبة التفتيش والتقييم في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

مهام عام ٢٠٢٠	تاريخ المتوقع للإصدار
١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٢ - مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٣ - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٤ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٥ - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٦ - تفتيش وظيفة التقييم الخاصة بمهمة الأمم المتحدة للمرأة	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
٧ - استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للألية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
٨ - خمسة استعراضات تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات إدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.	٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠
المهام الإرشادية لعام ٢٠٢١	تاريخ الإنجاز
١ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٢ - موئل الأمم المتحدة	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٣ - إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٤ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٥ - تفتيش وظيفة التقييم الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٦ - تقييم مواضيعي للتنسيق والدعم المقدمان على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (المكتب التنفيذي للأمين العام/مكتب التنسيق الإنمائي)	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٧ - نظام المنسقين المقيمين	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١
٨ - تقرير فترة السنتين عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على التصميم والتوجيهات المتعلقة بالتسليم والسياسات، وعلى لوحة المتابعة	٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١